المعلمي: تبرع الملك يساعد المركز في توسيع نطاق عمله

قال معالي السفير عبدالله بن يحيى المعلمي مندوب المملكة لدى الأمم المتحدة رئيس مركز مكافحة الإرهاب: "تم توقيع اتفاقية تأسيس المركز في عام ٢٠١١م، وبدأ نشاطه الفعلي في عام ٢٠١٢م، وبعد حوالي سنتين من إنشائه تأتي هذه المبادرة من خادم الحرمين الشريفين لتعزز الثقة في دور مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ولتعزز الالتزام القوي الذي تشعر به المملكة تجاه العمل الدولي والذي تمثله الأمم المتحدة". وأضاف المعلمي: "يتميز المركز بأنه المؤسسة الوحيدة التي تحظى بالشرعية الدولية متمثلة في القرارات الصادرة من الجمعية العامة للأمم المتحدة، والقرارات تضع الاستراتيجية الكونية لمكافحة الإرهاب وتؤيد تأسيس المركز الدولي لمكافحة الإرهاب، وتعبر عن الشكر والتقدير للمملكة لدورها في هذه المبادرة".

وأكد أن المركز يتميز بميزة أخرى هي شموليته تحت مظلة الأمم المتحدة ويغطي كل أنحاء العالم، مبيناً أن المركز نفذ في السنتين الماضيتين حوالي ٣٠ مشروعاً في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومواقع أخرى في العالم.

وقال معالي السفير عبدالله المعلمي: "التبرع الكريم الذي تقدم به خادم الحرمين الشريفين سيساعد المركز في السنوات القليلة القادمة على توسيع نطاق عمله وعلى تكثيف جهوده ومساعدة الدول الراغبة في بناء طاقاتها وقدراتها لمحاربة الإرهاب، ونحن نتوقع إن شاء الله أن يكون هذا الأمر هو المنهاج الذي نسير عليه".

وقال أيضاً: "في السعودية تعليمات مشددة بحصر الفتوى ضمن نطاق هيئة كبار العلماء، وهيئة كبار العلماء أصدرت قرارات عدة ترفض التكفير على أي أساس على الإطلاق، وهذه القضية بالنسبة للمملكة محسومة، أما بالنسبة للمركز الدولي لمكافحة الإرهاب فمن ضمن نشاطاته: النشاط الإعلامي والتثقيفي الذي يهدف إلى محاربة المنطق الداعي إلى التطرف والإرهاب، وهذا يشمل منطق التكفير وعدم قبول الرأي الآخر".

«كبار العلماء»: دعم خادم الحرمين رسالة الإسلام الخالدة التي قضت بالعدل

ثمنت الأمانة العامة لهيئة كبار العلماء؛ الدعم المادي الكريم من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - للمركز الدولي لمكافحة الإرهاب بمبلغ قدره مائة مليون دولار، واعتبرت هذا الدعم بأنه رسالة الإسلام الخالدة التي قضت بالعدل بين الناس، ورغبت في الإحسان إلى الخلق، ونشرت قيم التسامح والتعاون على كل خير، والتصدي للمتطرفين من كل الأديان والدول.

وقال الأمين العام لهيئة كبار العلماء الشيخ الدكتور فهد بن سعد الماجد: إن دعم خادم الحرمين الشريفين يعبر عن موقف المملكة العربية السعودية الراسخ الذي يتجاوز السياسات والمحاور وحالات الاستقطاب السائدة في عالم اليوم، ويرتكز على ما قامت عليه المملكة في قيمها وسياساتها النابعة من الشريعة الإسلامية التي جاءت رحمة للعالمين .

وأضاف: إن هيئة كبار العلماء كانت وما زالت منذ تأسيسها وإلى أوج حاضرها تحذر من قضيتين خطيرتين على واقع العالم الإسلامي ومستقبله والعالم أجمع، وهما: قضية الإرهاب، وقضية التكفير، حيث حذرت من الإرهاب قبل أن يتعاظم خطره في قرارها (١٤٨) المؤرخ في ١٤٠٩/١/١٢هـ، وطالبت بإيقاع العقوبة بمن يثبت عليه ذلك .

وأوضح أن الأمانة أشارت في بيانها المؤرخ في ١٤١٩/٤/٦هـ إلى الخطر العظيم في التسرع في التكفير، وذكرت مآلاته الشنيعة من استباحة الدماء وانتهاك الأعراض وسلب الأموال الخاصة والعامة وتفجير المساكن والمركبات وتخريب المنشآت . وبين معاليه أن الإسلام بريء من هذا المعتقد الخاطئ، وأن ما يجري في بعض البلدان من سفك للدماء البريئة وتفجير للمساكن والمركبات والمرافق العامة والخاصة وتخريب للمنشآت؛ هو عمل إجرامي لا علاقة له بالإسلام والمسلمين، مشيرًا إلى أن صاحب هذه الأفكار المنحرفة والعقيدة الضالة يحمل إثمه وجرمه، فلا يحتسب عمله على الإسلام ولا على المسلمين المهتدين بهدي الإسلام المعتصمين بالكتاب والسنة المستمسكين بحبل الله المتين، وإنما هو محض إفساد وإجرام تأباه الشريعة والفطرة .وذكر أن هيئة كبار العلماء أفتت في قرارها (٢٣٩) المؤرخ في١٤٣١/٤/٢٧هـ بتحريم وتجريم تمويل الإرهاب أو الشروع فيه سواء بتوفير الأموال أو جمعها أو المشاركة في ذلك بأي وسيلة سواء في أصول مالية أو غير مالية وسواء كانت مصادر الأموال مشروعة أو غير مشروعة.

مجلس الهيئة يدين صمت العالم تجاه الإرهاب

«حقوق الإنسان»: الإرهاب فكرٌ منحرف قبل أن يكون ممارسة إجرامية

أدان مجلس هيئة حقوق الإنسان في المملكة الإرهاب والممارسات الإجرامية التي تشهدها مناطق الصراعات في العالم؛ خاصة تلك التي تُمارس تحت لواء التعصب الديني والطائفي؛ نظراً لأن هذه الممارسات تأتي بعد أن قطعت المبادرات العالمية البناءة شوطاً كبيراً نحو السلام ونشر التسامح ونبذ الكراهية والعنصرية وفي مقدمتها مبادرتا خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز للسلام، والحوار بين أتباع الديانات والثقافات.

جاء ذلك في مستهل جلسة المجلس الافتتاحية بعد إجازته السنوية والتي عقدت أخيراً برئاسة معالي نائب رئيس الهيئة الدكتور زيد بن عبد المحسن آل حسين، حيث أكد المجلس أن إدانته تأتي انطلاقاً من مسؤوليته المتمثلة في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها وفقاً لمعايير حقوق الإنسان الدولية، ونشر الوعي بها في ضوء الشريعة الإسلامية.

وأشار إلى أن هذه الممارسات الإرهابية تتنافى مع مبادئ الشريعة الإسلامية التي نادت بحماية حقوق الإنسان وحرمت انتهاكها، وتعد انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني، وهو الأمر الذي يستدعي تضافر المجتمع الدولي بأكمله وفاءً بمسؤولياته الإنسانية للقضاء عليها.

وأوضح المجلس أن القيم الفكرية الكبرى التي تحكم ضمير العالم اليوم هي قيم حقوق الإنسان، وأن أي اختلال في منظومة تلك القيم يؤدي إلى الصراعات والحروب المدمرة التي ذاقت البشرية ويلاتها على مر التاريخ، وأن الأفكار هي التي تقود الأفعال، وأن الإرهاب فكرٌ منحرف قبل أن يكون ممارسة إجرامية، وهذا يتطلب من العلماء والمفكرين والأدباء والمثقفين بذل السبل كافة لمواجهته بالفكر وتبيان الحق لكل ناء عنه، والتحذير من التيارات والأفكار المنحرفة، وتعزيز الوسطية الحقة، واستثمار التقنيات العصرية في نشر الوعي بذلك، وأن على وسائل الإعلام دوراً مضاعفاً في التحذير منه وبيان خطره.

كما أكد المجلس ما تضمنه "إعلان الرياض ٢٠٠٥م" من استنتاجات وتوصيات، منها أن الإرهاب يمثل تهديداً مستمراً للسلام والأمن والاستقرار، ولا يوجد مبرر أو مسوغ لأفعال الإرهابيين، فالإرهاب مدان دائماً مهما كانت الظروف أو الدوافع المزعومة، كما أكد المضامين التي تضمنتها كلمة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز في أغسطس ٢٠١٤م، والتي استقصت أسباب تنامي هذه الظاهرة المؤرقة، ووضعت سبلاً فاعلة لمكافحة الإرهاب من خلال تحديدها للمسؤوليات والأولويات، وأن الممارسات التي يقوم بها الإرهابيون باسم الإسلام من شأنها تشويه صورة الإسلام بنقائه وصفائه وإنسانيته.

وأعرب المجلس عن بالغ أسفه وقلقه تجاه عدم تفاعل المجتمع الدولي مع " المركز الدولي لمكافحة الإرهاب" الذي أُنشئ بالتعاون بين المملكة العربية السعودية والأمم المتحدة بموجب قرار الجمعية العامة رقم ٦٦/١٠ في ١٨ نوفمبر ٢٠١١م. وكذلك استمرار الانتهاكات الجسيمة التي يعانيها الشعب الفلسطيني الشقيق، واستمرار خرق قوات الاحتلال في الأراضي الفلسطينية للقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني، في ظل صمت غير مبرر من قبل المجتمع الدولي بمنظماته ومؤسساته كافة.

وأعاد مجلس هيئة حقوق الإنسان تأكيد أن ذلك سيؤدي إلى خروج جيل لا يؤمن بغير العنف، رافضاً السلام، يؤمن بصراع الحضارات لا بحوارها كما تضمنه توجيه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود.

ونظراً لأهمية الموضوع فإن مجلس هيئة حقوق الإنسان خصص جلسة قادمة لبحث الموضوع، وتقديم ما يراه بشأنه.